



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 28 شباط/فبراير، 2024

الأزمة الاقتصادية في مصر: أزمة الحالة المفرغة

حازم رحاحلة

الأزمة الاقتصادية في مصر: أزمة الحالة المفرغة

سلسلة: **تقييم حالة**

28 شباط/فبراير، 2024

حازم رحاحلة

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة دارمشتات للتكنولوجيا في ألمانيا في عام 2005. عمل مديرًا عامًا لمؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن ونائبًا لرئيس مجلس الإدارة (2018-2022)، ومديرًا لسياسات والدراسات في هيئة المدن الاقتصادية في السعودية، وخبيرًا لدى وزارة الاقتصاد والتجارة في قطر، ومستشارًا اقتصاديًا لوزارة المالية ووزارة العمل في الأردن، إضافة إلى عمله كمستشار في مجال إصلاح أنظمة التأمينات الاجتماعية لدى البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية. له عدد من الدراسات الاقتصادية المتخصصة في مجال التأمينات والحماية الاجتماعية والسياسات العامة.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2024

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. إضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البديل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للنiches. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربى، ومن وجود سمات ومحال مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربى، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتدقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	المنعة الشكلية
2	جذور الأزمة
6	الأوضاع الجيوسياسية
6	جائحة كورونا
8	الصراع الروسي - الأوكراني
8	«طوفان الأقصى» والعدوان الإسرائيلي على غزة
8	الحلقة الأضعف
11	إطراءات تتغاضى عن الحقائق
12	من العَرض إلى المرض
14	المراجع

يقف الاقتصاد المصرياليوم أمام منعطف مصيري وخيارات صعبة للغاية، فرضتهما سلسلة من التحديات والسياسات المتراكمة، أشعلت فتيلها الظروف الجيوسياسية الصعبة التي عانتها المنطقة العربية برمّتها على مدار السنوات العشرين الماضية: ابتداءً من الغزو الأميركي للعراق (2003)، والأزمة المالية العالمية (2008-2007)، والربيع العربي (2011)، وجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) (2019)، والوضع الأمني المتensus في فلسطين المحتلة، وصولاً إلى طوفان الأقصى (7 تشرين الأول / أكتوبر 2023) والعدوان الإسرائيلي المستعر على غزة والمناطق الأخرى في فلسطين المحتلة. ولم تكن البلدان العربية بمنأى عن التأثر بهذه الأوضاع والمعطيات غير المواتية، فكل منها سردية خاصة يمكن تناولها بإسهاب، إلا أن الحالة الراهنة للاقتصاد المصري لا تستدعي فهمها وتتبع جذورها والبحث في خيارات التعامل معها فحسب، بل تطرح مقاربة للعديد من البلدان التي ربما ينتهي بها المطاف إلى المأزق الكبير نفسه الذي يشهده الاقتصاد المصرياليوم.

المنعة الشكلية

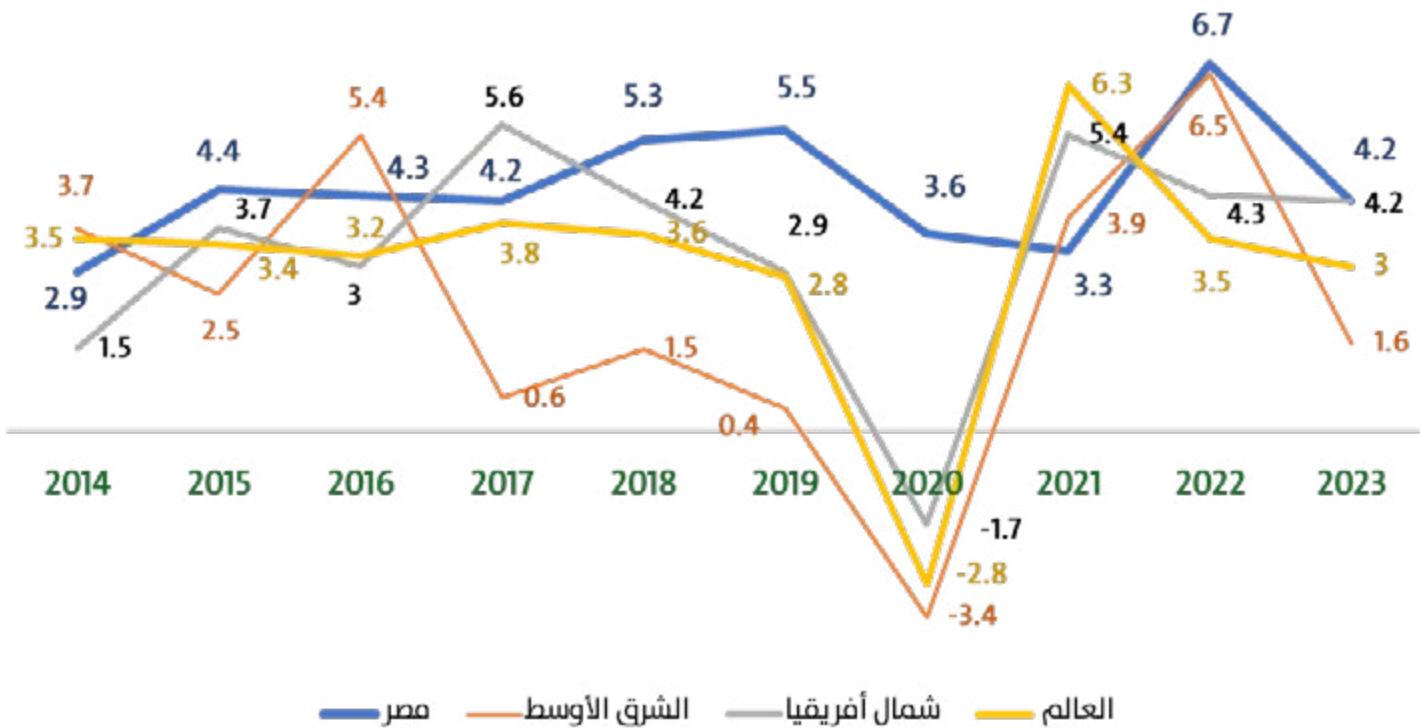
لم تكن الصورة الظاهرة للاقتصاد المصري بهذا القدر من القتامة، بل على العكس، فقد أظهرت البيانات المنشورة، مدعمةً بتصریحات رسمية محلية وأجنبية، منعةً استثنائية وقدرةً كبيرةً على الصمود أمام تحديات صعبة في السنوات العشر الماضية، تمثلت في تحقيقه معدلات نموًّ اقتصادي فاقت في وثيرتها غالبية دول العالم، حيث كانت مصر من بين أعلى 25 دولة في العالم تحقيقاً للنمو الاقتصادي، بمتوسط سنوي بلغ نحو 4.4 في المائة، في الوقت الذي بلغ متوسطه في الشرق الأوسط نحو 2.3 و3 في المائة، في شمال أفريقيا، و3 في المائة لبلدان العالم كلها. وحتى في خضمّ جائحة كورونا حيث شهدت غالبية دول العالم في عامها الأول انكماشاً في ناتجها المحلي الإجمالي، فقد تمكّنت مصر من الحفاظ على النمو الإيجابي، وإن كان ذلك بوتيرة معتدلة. بناءً عليه، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد من نحو 3706 دولارات أميركية في عام 2013، إلى نحو 4587 دولاراً في عام 2022، قبل أن يتراجع في عام 2023 إلى حوالي 3770 دولاراً¹.

¹ "World Economic Outlook Database," International Monetary Fund, 5/10/2023, accessed on 25/2/2024, at: <https://shorturl.at/iZ148>



الشكل (1)

معدل النمو الاقتصادي (%)



المصدر:

“World Economic Outlook Database,” International Monetary Fund, 5/10/2023, accessed on 25/2/2024, at: <https://shorturl.at/iZ148>

جذور الأزمة

السؤال المطروح هو: إذا كان وضع الاقتصاد المصري «وردياً»، فلماذا ظهرت الأزمة؟ ربما يفرض التعبير المجازي «الشيطان يكمن في التفاصيل»، نفسه على هذه السردية. فلطالما كان النمو الاقتصادي ومدى محاكاته لمفهوم التقدم والازدهار الاقتصادي محل انتقاد لدى الاقتصاديين والمهتمين، خصوصاً في ما يتعلق بدينامياته التوزيعية، إذ إن ثمار النمو الاقتصادي لا تنعكس بالضرورة على المجتمع برمته، بل ربما تنحصر الاستفادة في فئات دون غيرها، ومصر ليست استثناءً². وفي سياق الأزمة الاقتصادية المصرية، ربما تكمن الإشكالية أيضاً في النمو الاقتصادي ذاته ومدراكته ومصادر تمويله.

لن نركز في هذا السياق على مصادر نمو الاقتصاد المصري ومدراكته التاريخية، فمن الضروري تسليط الضوء على قطاع الإنشاءات الذي ظي على مدار السنوات العشر الماضية بأهمية كبيرة في الأجندة الاقتصادية للحكومة المصرية، واستطاع بالفعل أن ينمو بوتيرة استثنائية هي الأعلى بين القطاعات كلها، وربما الأعلى تاريخياً. كانت هذه النهاية اللافتة مدفوعة على نحو أساسي بالتصور الجديد الذي أطّرته الإدارة السياسية

² Khalid Abu-Ismail, Rihab Baltaji & Vladimir Hlasny, “Inequality in Egypt: Facets and Challenges,” Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2023).



لمصر، بالتجديد والتحديث الذي أفضى إلى تبني سلسلة من المشاريع الضخمة التي يعوّل عليها في تحسين الخدمات العامة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وتوطين الاستثمارات المحلية والأجنبية وجذبها، بما يؤدي إلى تعزيز المداخيل الوطنية على المديين المتوسط والطويل. وعلى الرغم من أهمية جانب من المشاريع الكبرى، فإن بعضها، مثل العاصمة الإدارية الجديدة ومدينة العلمين التي تتضمن تدشين معالم معمارية ضخمة وتوفير خدمات نوعية، تعرضت لسلسلة من الانتقادات حول جدواها والنموذج الاقتصادي والاجتماعي الذي استندت إليه، والتكلفة المالية المترتبة عليها والفوائد المستفيدة منها، وغيرها من الانتقادات التي ما زالت حاضرة إلى يومنا هذا. فهناك من يراها ليست ذات أولوية تنمية، وهناك من يشك في قدرة العاصمة الجديدة على حل مشكلة الاكتظاظ واحتواء النمو السكاني في القاهرة لأسباب عديدة، أبرزها أسعار العقارات فيها التي تفوق بكثير القدرات المالية لغالبية سكان العاصمة. وربما يفضي ذلك في نهاية المطاف إلى عاصمة تاريخية لـ«الفقراء»، تحتضن المواطنين من ذوي الدخل المحدود، وعاصمة أخرى معاصرة لـ«الأثرياء»، وربما تجد مصر نفسها أمام نمط جديد من الطبقة واللامساواة، بُني على أساس جغرافي وإداري.

ربما دشن مشروع العاصمة الجديدة تحدّيًّا المدماك الأول لنشوء الأزمة؛ فبعدما كانت الحكومة المصرية تعوّل على صناديق استثمارية إقليمية وعالمية كبرى لتمويل المشروع وتطويره، بزغت خلافات فنية ومالية حالت دون استمرارها، وأفضت إلى إيلاء شركة العاصمة الجديدة للتنمية الحضرية هذه المهمة، وهي شركة أُنشئت لهذه الغاية، بملكية 51 في المئة للجيش، و49 في المئة لوزارة الإسكان.³ بطبيعة الحال، أضحت الحاجات التمويلية الضخمة الازمة لتطوير العاصمة الجديدة مسؤولية حكومية، وقادت الحكومة بتلبيتها من خلال تخفيضات مباشرة من الموازنة العامة وبيع أراضي الدولة وتوفير الضمانات الحكومية للقروض التمويلية. وفي بداية عام 2021، وصلت التكلفة التمويلية للعاصمة الإدارية الجديدة و20 مدينة أخرى، أطلق عليها الذكية، نحو 44.8 مليار دولار⁴، من دون أن يتوافر ما يشير إلى أن هذه المشاريع درّت عوائد اقتصادية واجتماعية ملموسة، باستثناء تلك المرتبطة ارتباطاً مباشراً بعمليات التطوير الإنشائي والعمري التي تنحصر آثارها خلال فترة تنفيذها، وتعتمد على أساس منخفضة المهارة ومتدنية الأجور.

دعونا نتابع سلسلة التأثيرات التي أفضت إلى الأزمة الكادمة التي تعصف بالاقتصاد المصري. ترتبط هذه الأزمة في أساسها بعلاقة مصر الاقتصادية والمالية بالعالم الخارجي، التي تأثرت تأثراً شديداً بفرط الإنفاق العام الذي انطلقت شرارته مع تبني الحكومة المصرية مشاريع تنمية عملاقة، ربما لم تأخذ الوقت والعناء الكافية للموازنة بين تكاليفها من جهة، وجدواها المالية والاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. هذا الارتفاع المطرد في الإنفاق الرأسمالي الذي ترافق أيضاً مع ضخامة الإنفاق على مجالات متعددة، منها التسلح العسكري الذي ارتفع في الفترة 2016 - 2020 نحو 137 في المئة، مقارنة بحجمه خلال الأعوام 2011 - 2015، جعل مصر في العقد الماضي ثالث أكبر مستورد للأسلحة في العالم. وأفضى هذا التوسيع في الإنفاق إلى تفاقم مطرد في عجز الموازنة العامة وارتفاع المديونية العالمية تبعاً لذلك، والمديونية الخارجية على وجه الخصوص. فعجز الموازنة العامة للسنوات المالية 2014 - 2021 بلغ في المتوسط نحو 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو من أعلى النسب العالمية. بناءً عليه، ارتفعت المديونية العامة لتصل في عام 2022 إلى نحو أربعة أضعاف حجمها في عام 2014، من 1.6 إلى 6.5 تريليون جنيه مصرى. واللافت أيضاً، أنَّ الزيادة في المديونية هي في غالبية السنوات أعلى من العجز الكلي المتتحقق، وهذا محل استفهام، ويثير تساؤلات حول ماهية الإنفاق وحجمه خارج الموازنة العامة للدولة. وتنطبق هذه الوتيرة تماماً على الدين الداخلي

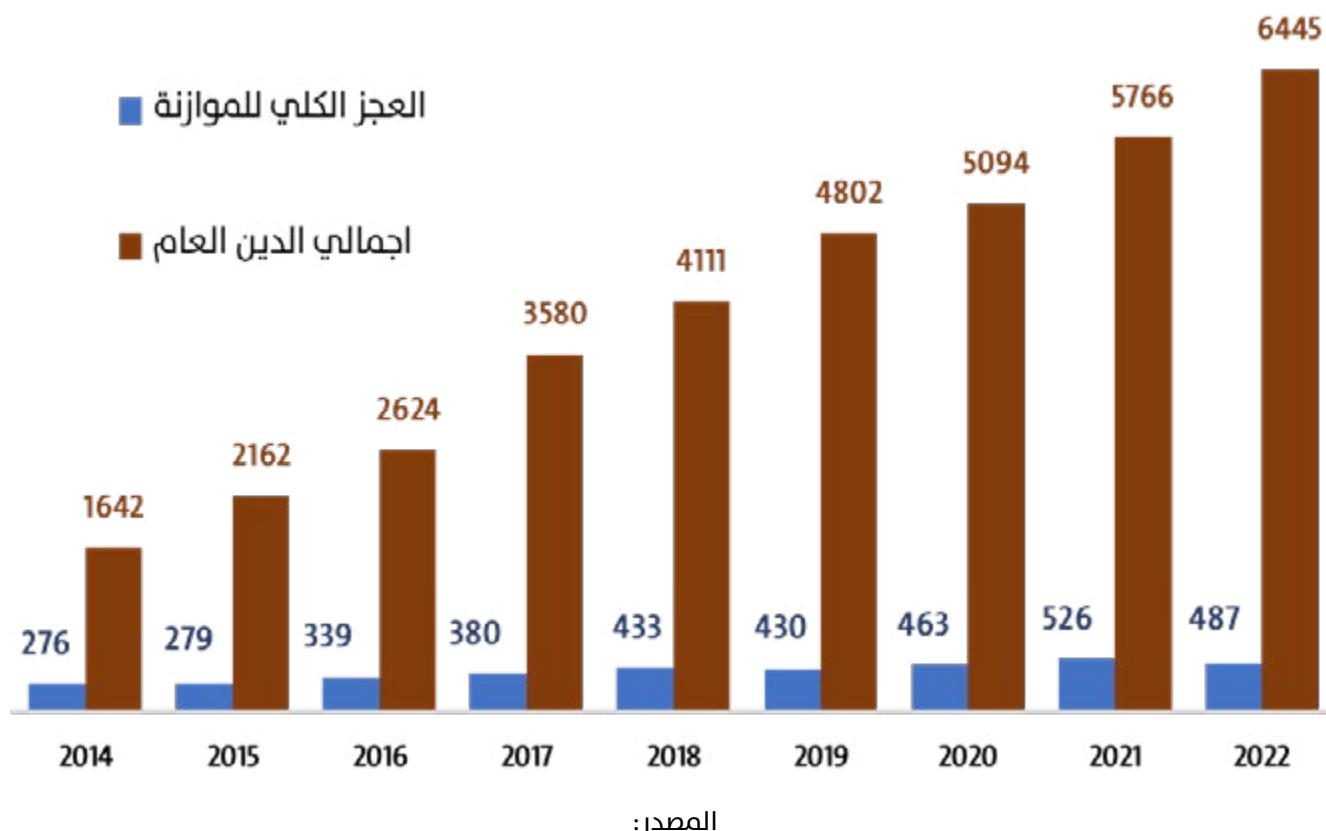
³ Yasser Elsheshtawy, "Egypt's New Administrative Capital Is Another Desert Folly," Democracy for the Arab World Now, 30/6/2023.

⁴ Sarah Tawee, *Al-Sisi's Bubble in the Desert: The Political Economy of Egypt's New Administrative Capital* (Washington, DC: The Project on Middle East Democracy, 2023).

والخارجي. فالمديونية الخارجية مقيمة بالدولار الأميركي، ارتفعت إلى نحو 5 أضعاف خلال السنوات العشر الماضية، من مستوى 34 مليار دولار في عام 2012، لتصل حالياً إلى 165 مليار دولار.⁵

الشكل (2)

العجز والدين العام (مليار جنيه مصرى)



المصدر:

"Arab Republic of Egypt: 2021 Article IV Consultation, Second Review under the Stand-By Arrangement," *IMF Country Report*, no. 21/163, International Monetary Fund (IMF) (July 2021), accessed on 25/2/2024, at: <https://shorturl.at/gCHOR>; "World Development Indicators: Egypt," World Bank, accessed on 25/2/2024, at: <https://shorturl.at/nrLM5>

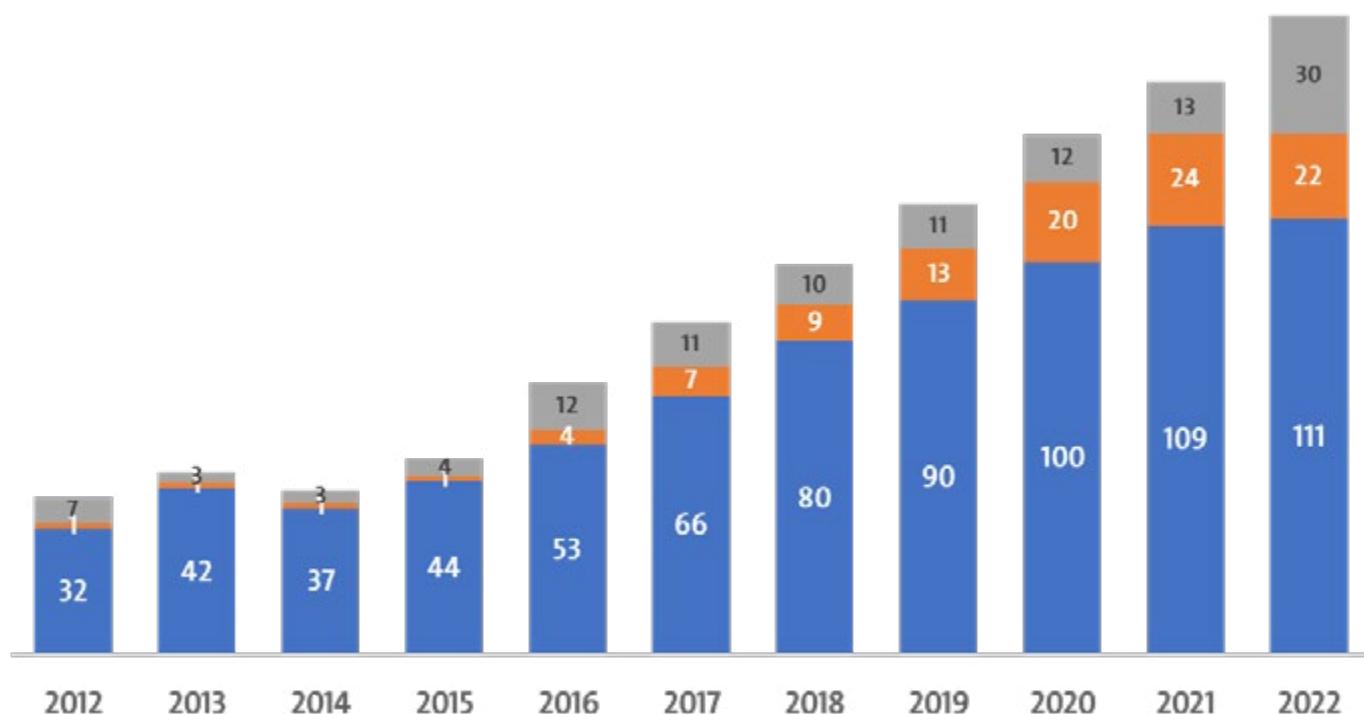
ويتمثل الجانب الأهم في تحليل تطور المديونية العامة في الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي لتمويل العجز المزمن في الموازنة، والتوجه نحو أدوات الدين الأقصر آجالاً. فخلال نحو سبع سنوات فقط، ارتفعت المديونية الخارجية نحو ثلاثة أضعاف مستوياتها في عام 2014، لتصل في عام 2022 إلى نحو 163 مليار دولار أمريكي. ويثير الاهتمام، أيضاً، تزايد الاعتماد على أدوات الدين قصيرة ومتوسطة الأجل، حيث ارتفعت الأولى خلال الفترة نفسها بنحو سبعة أضعاف، من 4.4 مليارات دولار في عام 2015 إلى نحو 30.2 مليار دولار في عام 2022، وارتفعت القروض المتوسطة الأجل بوتيرة أسرع، من 1.3 مليار إلى نحو 21.8 مليار دولار في عام 2022. ويرتبط هذا على نحو أساسى بتدھور الثقة بالاقتصاد المصري وبقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، لا سيما الخارجية منها في المدى الطويل، وال الحاجة الملحة إلى التمويل والعملة الصعبة التي تخضع الحكومة المصرية

⁵ "Arab Republic of Egypt: 2021 Article IV Consultation, Second Review under the Stand-By Arrangement," *IMF Country Report*, no. 21/163, International Monetary Fund (IMF) (July 2021), accessed on 25/2/2024, at: <https://shorturl.at/gCHOR>; "World Development Indicators: Egypt," World Bank, accessed on 25/2/2024, at: <https://shorturl.at/nrLM5>

لشروط المقرضين، سواءً في ما يتعلق بقصر آجالها أو بارتفاع الفائدة عليها. وينطبق الأمر ذاته على أدوات الدين المحلي التي أصبحت تميل إلى الأجل القصير، بفعل المخاوف المرتبطة بالتضخم وتدهور سعر الصرف، فخلال الشهور الأخيرة الماضية، استدعت أدوات الدين التي تقل آجالها عن السنة على نحو 85 في المائة من إجمالي إصدارات الدين المحلي⁶.

لا تمثل هذه الوتيرة المتضاعدة والمقلقة في المديونية العامة ظهوراً من مظاهر الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالاقتصاد المصري فحسب، بل تُعدّ أياًً سبباً رئيساً في تعقد الخروج منها. فخلال السنة المالية 2023، التهمت خدمة الدين العام⁷ نحو 43 في المائة من الإيرادات العامة، ويتوقع أن تصل إلى 70 في المائة منها في السنة المالية 2024. وتقف مصراليوم أمام استحقاقات استثنائية تجاه المقرضين الخارجيين، فخلال العام الحالي، يجب عليها تأمين نحو 31 مليار دولار لتغطية خدمة الدين الخارجي، بما يشمل مدفوعات الفوائد والإطفاء، في الوقت الذي يعاني الحساب الجاري عجزاً مزمناً، وتشهد مستويات الاحتياطيات من العملات الأجنبية تدهوراً.

الشكل (3)
الدين الخارجي المصري بحسب الآجال (مليار دولار)



المصدر:

“International Debt Statistics: Egypt’s Profile,” The World Bank (2023), accessed on 25/2/2024, at: <https://shorturl.at/bkDE5>

6 “International Debt Statistics: Egypt’s Profile,” The World Bank (2023), accessed on 25/2/2024, at: <https://shorturl.at/bkDE5>

7 “Egypt: Rising Pressure on Public Finances,” BNP Paribas Economic Research, 13/2/2024, accessed on 25/2/2024, at: <https://shorturl.at/twDJZ>



تفسر المعطيات المذكورة سابقًا جانبيًا كبيرًا من إقبال مصر على الاقتراض. والسؤال المطروح هو: لماذا يجري الاقتراض من الخارج وبالعملة الصعبة؟ ربما يصعب الوصول إلى إجابات محددة عن الأسباب الحقيقة لهذا التوجه، وتتوافر معطيات تساعد في الاستدلال على جانب منها: فتوسّع الإنفاق الحكومي، بشقيه الاستهلاكي والاستثماري على المجالات ذات المحتوى الاستيرادي العالي، مثل ضغوطًا على الحساب التجاري الذي يعاني، في الأساس، عجزًا مزمنًا، ولم تكن الفوائض المتتحققة في الميزان الخدمي وتحويلات العاملين في الخارج والتدفقات الاستثمارية الخارجية بمختلف أنماطها، قادرةً على احتواء هذه الضغوط. من هنا، ربما كان أحد أبرز أسباب اندفاع الحكومة المصرية نحو الاقتراض الخارجي هو حرصها على استقرار الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية. فلو جرى استثناء هذه القروض، لأضحت البنك المركزي المصري خاليًا الوفاض من العملات الأجنبية. إلا أن هذه القروض أثقلت الخزينة العامة بتكلفة عالية لخدمتها، فضلًا عن أنها جعلت مصر تشهد دوامة تمويلية لا نهاية لها. فأصبح هدف الاقتراض الأساسي إطفاء استحقاقات سابقة وخدمتها، وأصبحت الخيارات المتاحة للاقتراض محصورةً في قروض قصيرة الأجل وبتكلفة عالية.

الأوضاع الجيوسياسية

جائحة كورونا

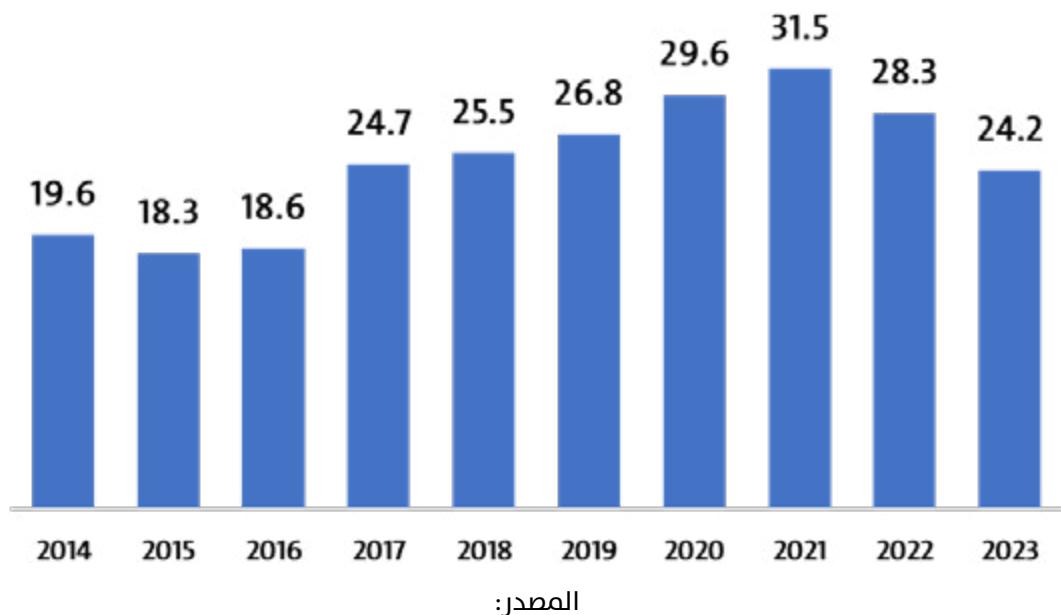
في خضم تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية، جاءت جائحة كورونا لتلقي بظالها على الاقتصاد المصري، ومن خلال اتجاهات عدّة، لعل أشدّها حدة التوقف شبه التام للسياحة الوافدة إلى البلاد؛ على نحو أضرّ به، لا سيما في مستوى العملة الصعبة التي كان يدرّها، والتي تقدّر بنحو 4 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (أكثر من 10 مليارات)، وأضرّ أيضًا بالنحو الاقتصادي، وبأوضاع المستغلين فيه، حيث إن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تقدّر بنحو 12 في المائة، ويقدّر عدد المشغلين فيه بنحو 10 في المائة من إجمالي العمالة المصرية. وتعرّضت مصر خلال الشهرين الأولين من الجائحة إلى هروب رؤوس أموال، قدّرت قيمتها بنحو 15 مليار دولار. علاوةً على ذلك، تأثر إنتاج مجموعة واسعة من القطاعات بالإجراءات الاحترازية التي اتّخذتها الحكومة لاحتواء الجائحة، مثل الإغلاق الجزئي والقيود التي فُرضت على التجمعات في الأماكن العامة، وغير ذلك من التدابير. في المقابل، ساهم ارتفاع حوالات العاملين من الخارج في احتواء جانب من هذه التداعيات، إضافة إلى حزمة الإجراءات التي اتّخذتها الحكومة، من قبيل تقديم الدعم للقطاعات المتضررة والعاملين فيها، وتأجيل دفع المستحقات الضريبية، وقيام البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة الأساسية، وتسهيل شروط الحصول على الائتمان وتأجيل دفعات الأقساط، وغيرها من التدابير.⁸

⁸ "Egypt: Overcoming the COVID Shock and Maintaining Growth," *IMF Country Focus*, International Monetary Fund (IMF), 14/7/2021, accessed on 25/2/2024, at: <https://t.ly/H7xxT>



الشكل (4)

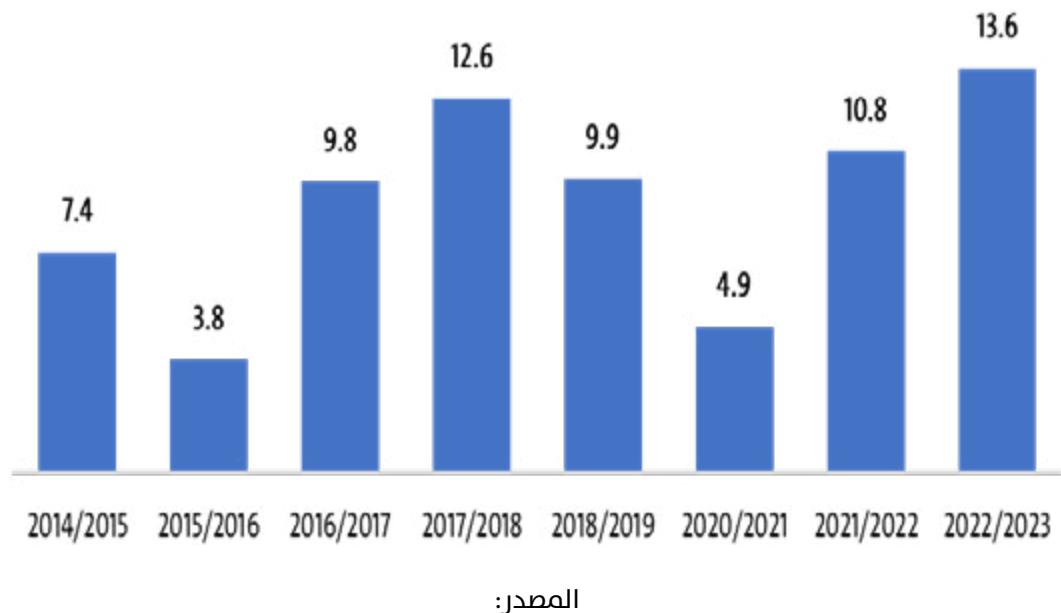
حوالات العاملين في الخارج (مليار دولار أمريكي)



“World Development Indicators, Egypt”; “Remittance Flows Continue to Grow in 2023 Albeit at Slower Pace,” *Press Release*, The World Bank, 18/12/2023.

الشكل (5)

عائدات السياحة الوافدة (مليار دولار أمريكي)



International Monetary Fund, *Arab Republic of Egypt: 2021 Article IV Consultation, Second Review under the Stand-By Arrangement: Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the Arab Republic of Egypt* (Washington, D.C: International Monetary Fund, 2021); “Egypt’s share of Global Tourism Grew by 33% in 2023: Minister,” *Ahram Online*, 21/1/2024; “Egypt’s Tourism Revenues Hit a Record \$13.6 bln in FY 2022/2023,” *Ahram Online*, 5/10/2024.



الصراع الروسي - الأوكراني

بعد العبور المضني لجائحة كورونا، تعرض الاقتصاد المصري لانتكاسة جديدة بسبب اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية (2022)، وهذه المرة من بوابة الاستيراد؛ إذ إن الحرب أدت إلى توقف شبه تام لأهم الإمدادات الغذائية من هذين البلدين، وتحديداً القمح والزيوت النباتية التي تمثل الواردات منهما نحو 50 و95 في المائة من الحاجات المحلية، على الترتيب. فقد أضحت مصر أمام تحدٍ كبير يتمثل في البحث عن أسواق بديلة لهذه المواد الأساسية؛ إذ تمثل روسيا وأوكرانيا نحو 85 في المائة من إجمالي الواردات المصرية من القمح، ونحو 73 في المائة من الزيوت النباتية، في الوقت الذي ارتفعت أسعارها العالمية بنسبة وصلت إلى نحو 44 في المائة للقمح، و32 في المائة للزيوت النباتية. ونظراً إلى أهمية هذه السلع في سلة المستهلك المصري، خاصة القمح، حيث إن متوسط استهلاك الفرد من الخبز يعادل ضعف متوسط الاستهلاك العالمي، فإن هذه المستجدات فرقت وقائع جديدة على الحكومة المصرية، تمثلت في ارتفاع فاتورة الدعم الحكومي للسلع الأساسية، واضطررت الحكومة في الفترة الأخيرة إلى تمويل مشترياتها من القمح من خلال الاقتراض الخارجي⁹.

في المحطة، أضفت هذه المستجدات بتحدياتها وتداعياتها الواضحة على الاقتصاد المصري إلى تزايد الشوكوك في إمكانية المحافظة على سعر الصرف الرسمي؛ ما أدى إلى سحب نحو 20 مليار دولار من استثمارات المحافظ إلى خارج مصر في الفترة كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر 2022، وتراجعت بعد ذلك الاحتياطيات من العملة الصعبة، لتغطّي نحو ثلاثة شهور من الاستيراد، مقارنة بـ 6.8 شهور في العام السابق¹⁰. وفي أثر ذلك، قام عددٌ من بلدان الخليج العربي بإيداع 13 مليار دولار أميركي في البنك المركزي المصري لتمكينه من مواجهة الضغوط على العملة الصعبة ودعم استقرار الجنيه المصري¹¹.

«طوفان الأقصى» والعدوان الإسرائيلي على غزة

لم تكن مصر بمنأى عن التداعيات المرتبطة بـ «طوفان الأقصى» وال الحرب الإسرائيلية المستمرة على غزة، وربما كانت من أشد الدول تأثراً بهذه الأحداث. فقد تراجعت إيراداتها المتأتية من إعادة تصدير الغاز المورد من إسرائيل، وقامت بـ تقييد الاستهلاك المحلي منه عندما أوقفت الأخيرة الإنتاج من حقل «تمار»¹². وتراجعت السياحة الوافدة إلى سيناء، فضلاً عن خسارة جانب كبير من العوائد المتأتية من قناة السويس التي تأثرت تأثراً شديداً باضطرابات الملاحة عبر مضيق باب المندب التي أضفت إلى خسارة القناة نحو 40 في المائة من عوائدها خلال كانون الثاني/يناير 2024، مقارنة بمستوياتها في الشهر نفسه من عام 2023¹³. وبطبيعة الحال، أدت هذه التغيرات إلى اختلالات إضافية في الموازنة المصرية العامة، وشكّلت اختلالات أكثر حدة في صافي التدفقات المالية من العالم الخارجي، ما يعني ضغوطاً أكبر على احتياطياتها من العملات الأجنبية.

الحلقة الأضعف

أضفت السياسات الحكومية والأوضاع الجيوسياسية غير المواتية إلى تداعيات عميقة ومتعددة على المواطنين الذين يعيش ثلثهم تحت خط الفقر، والثلث الآخر يقترب منه. فقد شهدت مصر على مدار السنوات العشر الماضية موجات تضخم عاتية، أضررت على نحو مفرط بالأوضاع المعيشية للمواطنين. فخلال السنوات العشر الماضية، زاد معدل التضخم السنوي في سبع سنوات منها، على 10 نقاط مئوية، وبلغ ذروته في عامي 2017 و2023، وهمما العامان اللذان شهدا خفضاً كبيراً في سعر الصرف الرسمي للجنيه المصري. وتأثرت الأسعار أيضاً

⁹ Michaël Tanchum, "The Russia-Ukraine War has Turned Egypt's Food Crisis into an Existential Threat to the Economy," Middle East Institute (March 2023), accessed on 25/2/2024, at: <https://bit.ly/3TaGJxF>

¹⁰ "Egypt in Balance," International Crisis Group, 31/5/2023, accessed on 25/2/2024, at: <https://bit.ly/3TaMVWk>

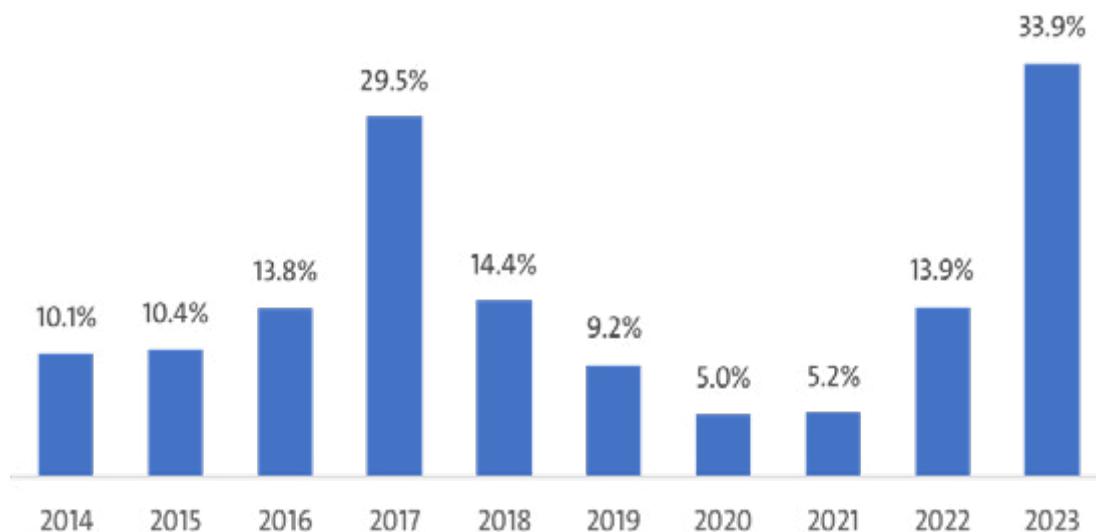
¹¹ "Gulf States Play Hardball over Sending Billions to Rescue Egypt," Middle East Monitor, 25/2/2023, accessed on 25/2/2024, at: <https://bit.ly/3T8wIRE>

¹² "Helping Egypt Weather the Gaza War's Impact," International Crisis Group, 30/1/2024, accessed on 25/2/2024, at: <https://bit.ly/48rulbv>

¹³ "Suez Canal Diversions Pile Pressure on Egypt's Distressed Economy," Reuters, 18/1/2024.

بأسعار صرف الجنيه في الأسواق الموازية التي تشهد في بعض الأوقات، كما في الوقت الراهن، تفاوتاً كبيراً مع السعر الرسمي، ما يزيد من تكلفة المواد المستوردة التي يتعدّر توفير العملة الصعبة الازمة لشرائها من الأسواق الخارجية بسعر الصرف الرسمي، ويقلل أيضاً من معروضها، ويدفع ذلك في اتجاهه زيادات مفرطة في الأسعار. فعلى سبيل المثال، يُتداول الدولار الأميركي في الفترة الحالية بسعر يزيد على 60 جنيهًا، في الوقت الذي يبلغ سعر الصرف الرسمي حدود 30.9 جنيهًا مصريةً لكل دولار.

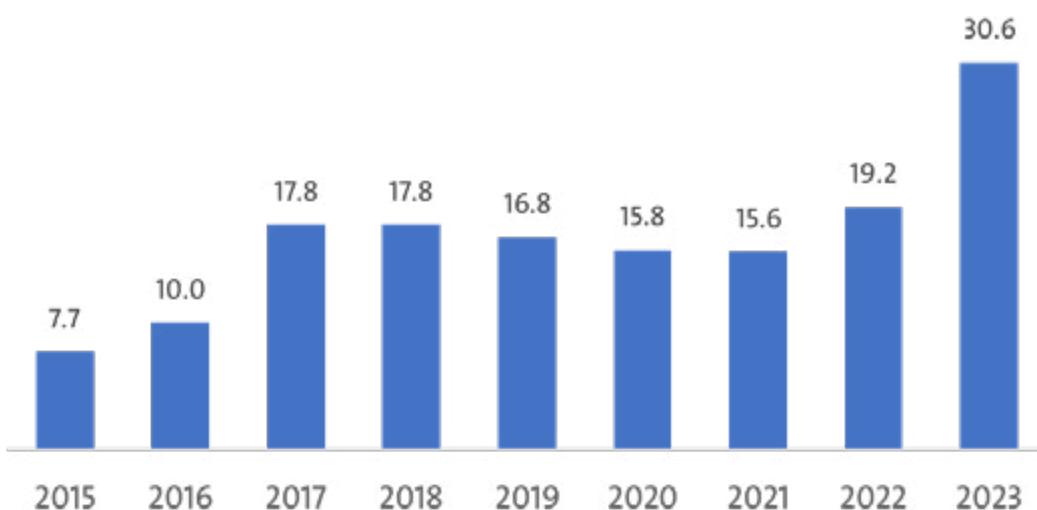
الشكل (6)
معدل التضخم السنوي في مصر



المصدر:

“Country Indexes and Weight: Egypt,” *IMF Data*, accessed on 25/2/2024, at: <https://t.ly/QDuhe>

الشكل (7)
سعر الصرف الرسمي للجنيه المصري (جنيه/ دولار أمريكي)



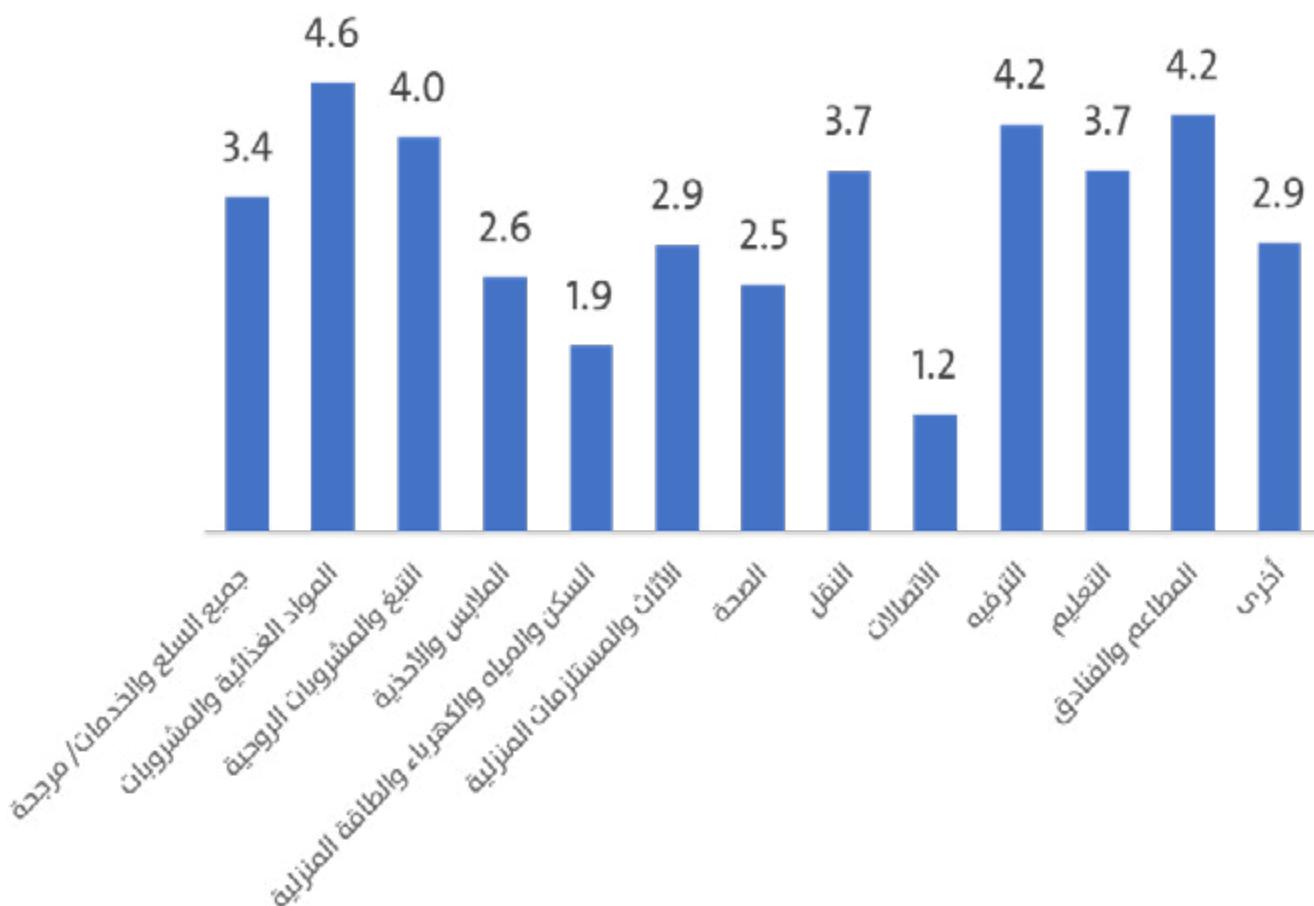
المصدر: . “International Debt Statistics: Egypt’s Profile”



وهكذا، تعادل الأسعار اليوم نحو ثلاثة أضعاف مستوياتها قبل عشر سنوات، وأسعار المواد الغذائية بأكثر من أربعة أضعافها، وكذلك الحال بالنسبة إلى السلع والخدمات الأخرى، مثل الصحة والاتصالات التي قفزت أسعارها بوتيرة مقاربة. وما زالت سلسلة الارتفاع في الأسعار مستمرة، ليس بالنسبة إلى السلع الخاصة فحسب، بل بالنسبة إلى الخدمات التي تقدمها الشركات الحكومية أيضًا. فعلى سبيل المثال، زادت شركات الاتصالات الحكومية والخاصة، في مطلع عام 2024، أسعار خدمات الإنترنت بأكثر من 30 في المائة، وزادت وزارة النقل تعرفة المترو بنسبة 20 في المائة، وقررت الحكومة زيادة تعرفة الكهرباء خلال النصف الأول من العام لتخفيف عبء الدعم على الموازنة العامة.¹⁴

الشكل (8)

أسعار عام 2022 منسوبة إلى أسعار عام 2014



المصدر: جرى الاحتساب بناءً على: "Country Indexes and Weight: Egypt".

تفسر سلسلة الارتفاع المستمر في الأسعار بالعديد من الأسباب، يتمثل أبرزها في اختلالات سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية الناجمة عن العجز المزمن في الحساب الجاري والالتزامات تجاه الديون الخارجية، لا سيما قصيرة الأجل منها. إذ إن هذه الاختلالات لم تؤثر في أسعار السلع المستوردة التي تردد الأسواق المصرية بنحو 45 في المائة من حاجاتها الاستهلاكية فحسب، بل أثرت أيضًا في السلع المنتجة محليًا التي

14 "Prices on Electricity, Public Transportation and Internet Soar as Egypt Ushers in New Year," *Egyptian Streets*, 4/1/2024.



تعتمد غالبيتها على مدخلات الإنتاج المستوردة. فالصناعات المصرية تستمد نحو 75 في المئة من مدخلاتها من الأسواق الخارجية، وهي مضطورة في نهاية المطاف إلى اللجوء إلى الأسواق الموازية للعملة الصعبة (السوداء) لتمويل مشترياتها من الخارج، وبأسعار تزيد على سعر الصرف الرسمي.

وأقرّت الحكومة، في محاولة منها لاحتواء جانب من تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة على المواطنين، حزمة ضخمة من المساعدات الاجتماعية، يبلغ دجمها 180 مليار جنيه (4.2 مليار دولار)، تضمنت زيادة رواتب موظفي القطاع العام بمبلغ يراوح بين 1000 و1200 جنيه شهرياً. واشتملت الإجراءات على رفع الحد الأدنى للأجور في القطاعين العام والخاص بنسبة 50 في المئة، ليصل إلى 6000 جنيه شهرياً، أي ما يعادل 195 دولاراً أميركياً (بسعر الصرف الرسمي)، وزيادة الحد الأدنى أيضاً للدخل الخاضع للضريبة، من 45 ألف جنيه إلى 60 ألف جنيه، أي بنحو 33 في المئة. وعلى الرغم من أهمية هذه الإجراءات، فإنها تبقى غير كافية لتعويض الطبقات الفقيرة ومتوسطة الدخل عن الارتفاع المفرط في الأسعار، وربما سيكون جانب من الزيادة المقررة على الأجور دافعاً للتضخم، سواء من خلال دفع تكلفة الإنتاج في القطاع الخاص، أو من خلال ضغوط الطلب التضخمية الناجمة عنها.

إطاءات تغاضى عن الحقائق

في نهاية عام 2016، أبرمت الحكومة المصرية اتفاقية تمويلية مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي، تعهّدت بموجبه بتنفيذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية. ولعل أبرز الأهداف المعلنة للبرنامج آنذاك تمحورت في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال السيطرة على عجز الموازنة العامة بالحد من الإنفاق العام وزيادة الإيرادات الحكومية، لا سيما الضريبية منها. وعلى نحو لا يقل أهمية، ركّز البرنامج على ضرورة إتاحة المجال لمساهمة فاعلة أكبر للقطاع الخاص، بانسحاب الحكومة والجيش من الأنشطة الاقتصادية وإزالة الميزات التفضيلية الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات العامة والجهاز العسكري، وإعطاء مرونة أكبر لسعر صرف الجنيه المصري للتحرك وفق معطيات السوق، وغيرها من الأهداف التي يعوّل عليها الصندوق لضمان تنمية مستدامة وصلبة للاقتصاد المصري.

في الواقع، التزمت الحكومة بغالبية تعهّداتها تجاه البرنامج، حيث أقدم البنك المركزي المصري، بعد إبرامه اتفاقية التمويل مع صندوق النقد الدولي، على خفض سعر صرف الجنيه، في مقابل الدولار الأميركي، بنسبة 32.5 في المئة، وأتّاح بعد ذلك هامشًا أكبر لآليات السوق، لتحديد سعره، حتى وصل إلى هامش يراوح بين 15.7 و17.8 لـ كل دولار مع نهاية عام 2016¹⁵. وأقدمت الحكومة على خفض الدعم الممنوح للوقود والكهرباء على نحو ملموس خلال عامي 2018 و2019¹⁶.

ومن خلال التقارير الدورية التي تصدر بموجب الفقرة الرابعة وغيرها من التقارير، كان الصندوق يُتنبّى على أداء الاقتصاد المصري ويمدح إنجازاته ومنعنه، في الوقت الذي كان الاقتصاد يعاني تحديات هيكلية هامة، ليس أقلّها التوسيع في الإنفاق على مشاريع عملاقة، ليست ذات أولوية، وعلى التسليح وغيرهما من أوجه الإنفاق. وفتح هذا الثناء والمدح المعلن الطريق أمام الحكومة المصرية وأطلق لها العنان للتوسيع في الاقتراض بشهية مفرطة من الخارج¹⁶. فالاتفاق مع الصندوق أسمى في حد ذاته في تمكين الحكومة المصرية من الولوج إلى سوق الائتمان العالمي، وعزّز إساداته ذلك.

¹⁵ "Arab Republic of Egypt: Request for Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility," *IMF Country Report*, no. 17/17, International Monetary Fund (IMF) (January 2017), accessed on 25/2/2024, at: <https://bit.ly/490mhbi>

¹⁶ "Egypt: A Path Forward for Economic Prosperity," *IMF Country Focus*, International Monetary Fund (IMF), 24/7/2019, accessed on 25/2/2024, at: <https://bit.ly/49NXHXY>

بطبيعة الحال، لا يمكن الجزم بمحسبات فشل الصندوق في تسليط الضوء على مكامن الاختلال والمخاطر التي كانت تكتنف الاقتصاد المصري؛ فهل كان ذلك مرتبطة بخلل منهجية التقييم التي يتبعها الصندوق، أم بإطار حاكمة متابعة تنفيذ البرامج مع الدول المدينة؟ أم كانت مدفوعة باعتبارات سياسية تستوجب التغافل عن التغرات والاختلالات، حتى وإن كانت هيكلية؟ أم كانت الأوضاع الجيوسياسية غير المتوقعة أكبر من أن تحتوي حتى في الاقتصادات الأشدّ منعّة؟

أيّا كانت الإجابة، فإنّ الأزمة التي يعانيها الاقتصاد المصري اليوم تُعدّ بيئة مواتية للصندوق لفرض إعلاءاته وعقيدته المالية التي تنظر إلى سياسات سعر الصرف الحرّ باعتبارها ركناً أساسياً لها. فحاجة مصر اليوم إلى إبرام اتفاقية جديدة مع صندوق النقد الدولي هي أكبر من أيّ وقت مضى، ليس لغایات الحصول على القرض، فحسب، الذي ربما تراوح قيمته بحسب ما يرشح من معلومات بين 3 و12 مليار دولار، فالاحتياجات التمويلية اليوم تفوق ذلك بكثير، بل لتمكين الحكومة من الحصول على قروض ومساعدة أوسع بشفاعة الصندوق، حيث من المتوقع أن يكون هذه المرة أشد صرامة وتصميماً على الالتزام بتنفيذ أولويات إصلاحية قد تبدو قاسية على القطاع الاجتماعي.

من العَرض إلى المرض

يشهد الاقتصاد المصري اليوم أزمة خانقة وممتدة، والخيارات المتاحة للخروج منها، أحلاها مرّ؛ إذ إن معظم التدابير التي تنتهجها الحكومة والجهات المختصة تتعامل مع الأعراض دون المرض نفسه. فلم تُحدث المشاريع الضخمة والتوجه المفطر في الإنفاق العام النهضة المرجوة منها، بل وضعت البلاد على مسارٍ خطر، ليس اقتصادياً فحسب، بل اجتماعياً وسياسياً أيضاً.

إن شُحّ النقد الأجنبي واستمرار تراجع الجنيه المصري هما العَرض الرئيس للمرض، ولا يمكن التفكير في حلول من دون التعامل مباشرةً مع مسبباته. ربما يتمثل الإجراء الأشد إلحاّناً في هذه المرحلة في اتخاذ خطوات عاجلة للحدّ من الديون الخارجية، خصوصاً قصيرة الأجل منها، وذلك لتخفيف الضغط على الاحتياطيات الأجنبية من خلال تنويع آجال الالتزامات الخارجية. وربما تمثل الخصخصة خياراً جيداً لتوفير الأموال اللازمة لسداد جانب من المديونية، لا سيما الأكثر تكلفة والأسرع استدقاً، لكن يجب إدارتها بحذر ووفقاً لقواعد صلبة للحكومة الرشيدة. علاوة على ذلك، هناك حاجة ملحة إلى انسحاب الحكومة من المشاريع الضخمة لمصلحة القطاع الخاص للتخلص من متطلباتها المالية، من دون تعطيلها، باعتبارها أصبحت واقعاً مُلزماً لا يمكن نكرانه، حتى وإن كان بخسائر مالية.

في المدى المنظور، ستواصل الالتزامات المالية المتضاعدة تجاه المقرضين الدوليين فرض ضغوطها على الاقتصاد المصري، وستفاقم من حالة عدم اليقين التي ستتّحد من التدفقات المالية من الخارج، ما يعني مزيداً من الضغوط على الاحتياطيات العملة الصعبة، ومزيداً من عدم اليقين، وهي حلقة مفرغة يدور في فلكها الاقتصاد المصري. وستواجه الحكومة، والبنك المركزي بالذات، ضغوطاً مستمرة لخفض قيمة الجنيه من وقت إلى آخر. في مقابل ذلك، فإن إضفاء قدر أكبر من المرونة لسعر صرف الجنيه واقترابه من السعر العادل الذي يعكس المعطيات الحقيقة للسوق، قد يُفضي إلى حدّ من حالة عدم اليقين، ويساهمان في استعادة قدرة الاقتصاد المصري على جذب الاستثمارات الأجنبية بمختلف أنماطها والعودة إلى وتيرة حوالات العاملين في الخارج التي تأثرت في العاين الماضيين على نحو ملحوظ بالفروقات القائمة بين سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي. إلا أن انتهاج هذه السياسة يتطلّب التوسيع في برامج الحماية الاجتماعية لاحتواء تأثيراتها المحتملة في الأسعار.

لا تزال المعلومات المتوافرة عن صفقة «رأس الحكمة»، التي أعلنت عنها الحكومة المصرية مؤخرًا، محدودة وتقصر تفاصيلها على عناوين رئيسية تتحدث عن مشاريع استثمارية ضخمة ستقوم بها الإمارات العربية المتحدة، من خلال «شركة أبوظبي التنموية القابضة»، في مجالات سياحية وعقارية في منطقة رأس الحكمة، على الساحل الشمالي الغربي لمصر. وربما الرسالة الأهم التي جعلت الحكومة المصرية تعجل الإعلان عن الصفقة من دون ذكر تفاصيلها، ترتبط بحجم العملة الصعبة التي سيُنفَد بها البنك المركزي بموجب هذه الصفقة التي ستصل إلى 24 مليار دولار أمريكي خلال الشهرين المقبلين، إضافةً إلى تدوير ودائع الإمارات لدى البنك المركزي المصري، التي تبلغ قيمتها 11 مليار دولار، إلى الجنيه المصري.¹⁷ وستقلل هذه التدفقات النقدية حدة الضغوط على سوق الصرف الأجنبي وتساعد الحكومة المصرية على الوفاء بالتزاماتها المستحقة خلال العام الجاري تجاه الدائنين الخارجيين. ويبقى التعويم عليها لإخراج مصر من أزمتها الاقتصادية الحالية محل شك وتساؤلات؛ ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، لعل أبرزها ارتفاع حجم الالتزامات تجاه استحقاقات الديون العامة لا سيما الخارجية منها واستمرارها سنوات، وارتفاع العجز في الحساب الجاري، خصوصًا إذا ما عاد الاستيراد إلى وطيرته السابقة، وسيمثل المشروع في حد ذاته ضغوطاً على احتياطيات العملة الصعبة؛ لارتفاع المحتوى الاستيرادي لمثل هذه المشاريع. يبقى التعويم على هذه الصفقة عرهوناً بالقدرة على استعادة الثقة بمنعة الاقتصاد المصري على نحو يساعد في جذب المزيد من الاستثمارات والتدفقات النقدية من العالم الخارجي. والأهم من ذلك كله هو مدى قدرة الحكومة المصرية على تطوير هذه الفرصة لتنخلص من عبء مديونيتها الخارجية.

17 "الحكومة المصرية تعلن عن صفقة خدمة: ستتوفر سيولة نقدية كبيرة؟"، الشرق الأوسط، 22/2/2024.



المراجع

- Abu-Ismail, Khalid, Rihab Baltaji & Vladimir Hlasny. "Inequality in Egypt: Facets and Challenges." Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2023).
- "Arab Republic of Egypt: 2021 Article IV Consultation, Second Review Under the Stand-By Arrangement." *IMF Country Report*, no. 21/163. International Monetary Fund (IMF) (July 2021). at: <https://shorturl.at/gCHOR>
- "Arab Republic of Egypt: Request for Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility." *IMF Country Report*, no. 17/17. International Monetary Fund (IMF) (January 2017). at: <https://bit.ly/49Omhbi>
- "Country Indexes and Weight: Egypt." *IMF Data*. at: <https://t.ly/QDuhe>
- "Egypt in Balance." International Crisis Group. 312023/5/. at: <https://bit.ly/3TaMVWk>
- "Egypt: A Path Forward for Economic Prosperity." *IMF Country Focus*, International Monetary Fund (IMF). 242019/7/. at: <https://bit.ly/49NXHXY>
- "Egypt: Overcoming the COVID Shock and Maintaining Growth." *IMF Country Focus*, International Monetary Fund (IMF). 142021/7/. at: <https://t.ly/H7xxT>
- "Egypt: Rising Pressure on Public Finances." BNP Paribas Economic Research. 132024/2/. at: <https://shorturl.at/twDJZ>
- Elsheshtawy, Yasser. "Egypt's New Administrative Capital Is Another Desert Folly." Democracy for the Arab World Now. 302023/6/.
- "Gulf States Play Hardball over Sending Billions to Rescue Egypt." *Middle East Monitor*. 252023/2/. at: <https://bit.ly/3T8wIRE>
- "Helping Egypt Weather the Gaza War's Impact." International Crisis Group. 302024/1/. at: <https://bit.ly/48rulbv>
- "International Debt Statistics: Egypt's profile." The World Bank (2023). at: <https://shorturl.at/bkDE5>
- International Monetary Fund. *Arab Republic of Egypt: 2021 Article IV Consultation, Second Review under the Stand-By Arrangement: Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the Arab Republic of Egypt*. Washington, DC: International Monetary Fund, 2021.
- Tanchum, Michaël. "The Russia-Ukraine War has Turned Egypt's Food Crisis into an Existential Threat to the Economy." Middle East Institute (March 2023). at: <https://bit.ly/3TaGJxF>
- Taweel, Sarah. *Al-Sisi's Bubble in the Desert: The Political Economy of Egypt's New Administrative Capital*. Washington, DC: The Project on Middle East Democracy, 2023.
- "World Development Indicators: Egypt." World Bank. at: <https://shorturl.at/nrLM5>
- "World Economic Outlook Database." International Monetary Fund. 52023/10/. at: <https://shorturl.at/iZ148>